



أفاد ناشطون في مدينة حمص بقيام مؤسسة مياه الشرب الخاضعة للنظام بتفتيش آلاف البيوت في أحياء حمص التي سيطر عليها النظام عقب خروج الثوار منها. وأكدوا أن عناصر المؤسسة تعمدوا تنظيم غرامة وعقوبة مالية كبيرة بحق صاحب كل بيت ليس فيه عداد مياه مع إلغاء الاشتراك نهائياً بخدمة تزويده بالعداد.

و يأتي ذلك بعد انتهاء شبيحة الأسد ومرتزقتها من "تعفيش" الأخضر واليابس، حسب الناشطين.

وفي اتصال مع "أبو وائل" وهو أحد سكان حي وادي السايج، أكد لـ"زمان الوصل" أنه لدى تفقد منزله في الحي المذكور منذ أيام قليلة وجد ملصقاً مثبتاً على باب بيته صادراً عن مؤسسة المياه يحتوي على إخطار المشترك بأنه يتوجب عليه تسديد غرامة مالية بالسرعة القصوى وأن اشتراكه بعداد المياه قد ألغى، بسبب عدم وجود عداد مياه المؤسسة في بيته.

ويؤكد "أبو وائل" أن الحملة العقابية التي تقوم بها "اللجان التفتيشية" المنبثقة عن مؤسسة مياه الشرب بحمص تشمل حتى البيوت والمباني المدمرة بشكل جزئي وحتى تلك المدمرة بشكل كامل.

ومن المعلوم أن لدى مؤسسة مياه حمص، كما غيرها من المؤسسات الخدمية، خرائط تفصيلية ترتكز في عملها الإداري والميداني على سجلات بأسماء المشتركين وأماكن عقاراتهم وكل ما يتعلق بأمورهم القانونية وغيرها. وغالباً ما تشرف على مثل هذه الأمور مديرية المشتركين؛ أما المديرية الثانية المخولة بمتابعة هذا الشأن فهي مديرية

العدادات.

وفي هذا السياق نشرت إحدى صفحات "فيسبوك" الموالية للنظام في حمص (عن حارتنا الحميدية ببساطة) منشوراً ساخراً بشأن هذه العقوبة:

"ياماً مؤسسة المياه...أنا شو المطلوب يعني؟ عم تدورو عالبيوت وتخالفوا يلي ما عندو عداد مي وكأنو هو يلي كاسر العداد أو خافيه!"

إنو شو بدو يعملو صمديه بالبيت يعني؟!! ما بي肯في الخراب والدمار اللي صاب أهل الحارة حتى بدكن تغromoهن بالعداد وبتهمة السرقة".

ويتخوف مراقبون من أن تؤدي خطوة إدارية كهذه إلى ما يصيروا إليه النظام، وهو تطفيش سكان الأحياء المذكورة في حمص، الأمر الذي عجزت الآلة العسكرية للنظام عن فعله عند قصفها الوحشي لهذه الأحياء.

زمان الوصل

المصادر: